S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/26
13 January 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء الى السيد ريتشارد بتلر الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ورسالة السيد بتلر الجوابية عليها في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ورد السيد طارق عزيز في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على رسالة السيد بتلر.

إن الرسائل المتبادلة أعلاه توضح رغبة الجانب العراقي في التعاون مع اللجنة الخاصة لإنجاز مهمتها وفق مبادئ الشفافية والمهنية والموضوعية، بينما يلجأ رئيس اللجنة الخاصة الى موقف لا يخدم سوى سياسة الغموض المتعمد حول الحقائق بشأن مهمة نزع السلاح وإبقاء الحصار دون نهاية.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالتي هذه مع مرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

130198 130198 98-00698

المرفق الأول

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة من نائب رئيس مجلس الوزراء في العراق الى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) (١) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

أكتب إليكم حول موضوعين يتصلان بمبدأ الشفافية في المعلومات الذي نؤكد عليه باستمرار وعلى أهميته في بناء الثقة بيننا علاوة على أنه عنصر أساسي في الموضوعية المبينة في عمل اللجنة الخاصة.

إن الموضوعين اللذين نريد أن نتلقى بشأنهما في إطار الشفافية والإيضاحات والمعلومات المناسبة هما:

١ - قام الفريق ١٥٥ برئاسة السيد نيكيتا سميدوفيتش ووفد المهمة الخاصة برئاسة السيد سكوت ريتر في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦ و ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ بتفتيش إحدى وحدات الحرس الجمهوري الخاص في منطقة مطار صدام الدولي وتم تطبيق أساليب تفتيش المواقع الحساسة التي تم الاتفاق عليها في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان التفتيشان من الحالات الأولى التي جرى فيها تطبيق هذه الأساليب وحصل لذلك تأخر معقول في الدخول الى الموقع بسبب تعدد نقاط التفتيش على أنه تم توجيه الانتباه لاحقا الى الجانب العراقي بأنه سرب شاحنات وسيارات صالون من تلك الوحدة قبل وصول الفريقين إليها. وتم تكرار هذا الاتهام وذكر رئيس الفريق المذكور أن لديه دليلا ماديا على هذا الاتهام وهو صور ملتقطة لهذه العجلات من قبل طائرة التجسس الـ (U2) في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وحينما طلبنا الاطلاع على الصور لدراستها والتأكيد من صحة الادعاء بشأنها وتقديم الإيضاحات حولها ذكر رئيس الفريق أن ذلك خارج صلاحياته ولكن سينقل الطلب الى الرئيس التنفيذي.

ومنذ ذلك الحين لم نتلق إجابة على الطلب ولكننا لاحظنا أن إحدى الصور عرضت في قناة (CNN) مؤخرا لترويج مزاعم الإخفاء وأن هذه الصور كما ذكر لنا رئيس الفريق عددها (٨) صور قد عرضت أيضا على مجلس الأمن.

وكما ترى من الوقائع فإن القضية تعدت مبدأ الشفافية الذي لم يتم الالتزام به حيث استخدمت هذه الصور كدليل لترويج مزاعم عن الإخفاء دون إعطاء الفرصة للجانب العراقي للإيضاح والإجابة وبما يبين الحقيقة حولها.

٢ - إن الفريق ٢١٨ برئاسة سكوت ريتر قام بمساعدة المجموعة الكيميائية بإجراء فحوصات بأجهزة متطورة للكشف عن وجود آثار للعوامل الكيميائية والبيولوجية في المواقع الحساسة التي فتشها مؤخرا كما قام في إحدى القواعد الجوية باستخدام جهاز رادار الاختراق الأرضي (ground penetration radar) للكشف عن مواد يدعى أنها مدفونة في تلك القاعدة كما تم أخذ نماذج من الهواء من مواقع حساسة مختلفة.

إن نتائج هذه التفتيشات تتسم بأهمية خاصة لكونها جرت في مواقع حساسة وتحت ظل مزاعم مستمرة عن الإخفاء فيها لذلك فإننا نعلق أهمية على الاطلاع على هذه النتائج وكذلك اطلاع مجلس الأمن عليها لأنها تلقي الضوء على طبيعة المزاعم المستمرة حول الإخفاء وتتيح استخلاص الاستنتاجات المناسبة حول صحتها.

إنني آمل أن تولي هذين الموضوعين اهتماما شخصيا وأن نتلقى منكم في وقت قريب المعلومات المطلوبة.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (اللجنة) إلى نائب رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ التي أثرتم فيها مسائل تتعلق بالمواد المتصلة بعمليات التفتيش التي اضطلع بها فريق التفتيش ١٥٥ وفريق التفتيش ٢١٨.

وقد طلبتم صورا معينة التقطتها طائرة المراقبة التابعة للجنة فيما يتصل باستنتاجات فريق التفتيش ١٥٥ التي أبلغ بها مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ومفادها أن مركبات نقلت من موقع تفتيش.

وفي جلسة إحاطة مجلس الأمن المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عرض موظفو اللجنة على مجلس الأمن، كما ذكرتم، صور مراقبة جوية (أربع صور وليس ثمان صور كما أشرتم) لبيان مشاغل اللجنة حول مسألة الإخفاء. بيد أنه لم توفر نسخ من هذه الصور، إلى أعضاء المجلس. كذلك وضعت واحدة من هذه الصور أثناء مؤتمر صحفي عقد بعد اجتماع المجلس، على حاملة سبورة لبيان مشاغل اللجنة فيما يتعلق بالموقع المعني. ومرة أخرى لم تعط أية نسخة لأي فرد من أفراد الصحافة، ولكن لا بد أن أحد ممثلي وسائط الإعلام أخذ صورة بنفسه للصورة التي عرضت أثناء المؤتمر الصحفي، لأنها شوهدت في وقت لاحق على التليفزيون.

وليس من ممارسات اللجنة الخاصة أن توفر لأعضاء مجلس الأمن أو للدول الأخرى، بما في ذلك العراق، مواد جمعتها من مصادر متنوعة لاستخدامها كأساس لإجراء عمليات تفتيش معينة وتقييم نتائجها. وهذه الممارسة تنطبق على نسخ صور المراقبة الجوية وقد اتبعت في الحالة التي أشرتم إليها. وفي ضوء ما سبق وحده، لست في موقف يسمح لي بتلبية طلبكم.

وبالإضافة إلى حقيقة الممارسة المعمول بها، فإن الأمر ينطوي على مبدأ أساسي. وقد ذكرتم أن الغرض من طلبكم هو دراسة الصور والتأكد من صحة استنتاج اللجنة فيما يتعلق بنقل مركبات من الموقع. والمفهوم القائل إن للعراق الحق في التثبت من المواد التي بحوزة اللجنة يتناقض مع العلاقة القائمة بين العراق واللجنة والتي حددها مجلس الأمن بوضوح.

فمجلس الأمن يطلب من العراق أن توفر المعلومات ومن اللجنة أن تتأكد منها - يبدو أن رسالتكم تسعى إلى عكس هذه العملية. وليس هناك في أي قرار من قرارات مجلس الأمن أو مقرراته أي أساس لمنح

العراق حق التأكد من صحة استنتاجات اللجنة. وهذه المهمة تعود إلى مجلس الأمن إذا أراد القيام بذلك. وفي ظل هذه الظروف لن توفر اللجنة للعراق المعلومات التي طلبتها في أي شكل كانت لكي يمكن للعراق "التأكد" من تلك المعلومات.

وفيما يتعلق بطلبكم الثاني، بشأن مختلف الاختبارات التي أجريت أثناء عمليات فريق التفتيش ٢١٨، فإنه ليس من ممارسات اللجنة كذلك أن تعلن عن تلك النتائج - بما في ذلك تحليل العينات - ما لم يتحدد أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات وفي تلك الحالة يطلب إلى العراق أن تتعاون في إجراء تلك التحقيقات الإضافية. ولا يمكن للجنة أن تقبل أن تصدق العراق على صحة تلك الاختبارات. وبالتالي فإني واثق من أنكم ستفهمون أنه لا يمكننا أن نبتعد، في هذه الحالة، عن ممارساتنا الراسخة والمعترف بها.

وفي الختام، وحيث أنكم أشرتم إلى مبدأ الشفافية، أود أن أشير إلى أن هذا المبدأ لم يفهم أبدا، في سياق نزع السلاح، على أنه يتطلب من وكالة تقوم بالتحقيق الكشف عن جميع المعلومات التي في حوزتها إلى الكيان الذي يخضع لعملية التحقيق. ولو كان الأمر كذلك لأمكن لذلك الكيان أن يعدل تصريحاته وموقفه لكي تتماشى والمعلومات المتاحة للوكالة القائمة بالتحقيق بصرف النظر عما إذا كان ذلك يعكس الحقيقة أم لا. وهذا من شأنه أن يضع موضع الشك ما إذا كان الهدف الأساسي من إثبات الحقيقة قد تحقق. وكما تعلمون، فإن إثبات حقيقة المسائل ذات الصلة أساسي لهدف التنفيذ الكامل للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

(توقيع) ريتشارد بتلر

المرفق الثالث

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من نائب رئيس مجلس الوزراء في العراق إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) (١) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

تسلمت رسالتكم المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ردا على رسالتي اليكم المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ كما اطلعت على رسالتكم الموجهة إلى الفريق عامر رشيد ردا على رسالته المؤرخة ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وأود إبداء الملاحظات التالية:

١ - بالنسبة لموضوع الصور المسألة ببساطة هي: لقد عرضتم أمام مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وأمام الصحافة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ صورا تقولون إنها لسيارات أو شاحنات كانت تنقل مواد محظورة أثناء إجراء عملية التفتيش في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦. لقد طلبنا منكم الاطلاع على هذه الصور من أجل تقديم الإيضاحات بشأنها وأن رسالتكم تعني أنكم ترفضون اطلاعنا عليها .. وأوردتم سردا طويلا للحجج التي تستندون إليها وخاصة النظرية التي اخترعتموها وهي أنكم ترفضون مبدأ .. أن "يتحقق" العراق من ادعاءات اللجنة الخاصة بدلا من أن "تتحقق اللجنة الخاصة من المعلومات التي يقدمها العراق".

قبل كل شيء أود أن أقول إن عملية التحقق هي وسيلة للتثبت من مصداقية الصورة والاستنتاجات المستخلصة منها والتي تتوخى اللجنة التوصل إليها وأن مبدأ الشفافية المتفق عليه بين العراق واللجنة الخاصة في هذا السياق يمثل وسيلة لدعم التحقق.

وفي هذا الصدد أود أن أقول لكم بصراحة إن استخدام نظرية التحقق بالأسلوب الذي عرضتموه في هذه الحالة هو قلب متعمد للحقائق. إن النص الذي ورد في رسالتي إليكم بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ حول الموضوع هو: "أن الفريق ١٥٥ برئاسة السيد نيكيتا سميدوفيتش ووفد المهمة الخاصة برئاسة سكوت ريتر قاما في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦ و ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ بتفتيش إحدى وحدات الحرس الجمهوري الخاص في منطقة مطار صدام الدولي وتم تطبيق أساليب تفتيش المواقع الحساسة التي تم الاتفاق عليها في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وكان التفتيشان من الحالات الأولى التي جرى فيها تطبيق هذه الأساليب وحصل لذلك تأخر معقول في الدخول إلى الموقع بسبب تعدد نقاط الحراسة غير أنه تم توجيه الاتهام لاحقا إلى الجانب العراقي بأنه سرب شاحنات وسيارات صالون من تلك الوحدة قبل وصول الفريقين اليها. وتم تكرار هذا الاتهام وذكر

رئيس الفريق المذكور أن لديه دليلا ماديا على هذا الاتهام وهو صور ملتقطة لهذه العجلات من قبل طائرة التجسس الـ (U2) في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ وحينما طلبنا الاطلاع على الصور لدراستها والتأكد من صحة الادعاء بشأنها وتقديم الإيضاحات حولها ذكر رئيس الفريق أن ذلك خارج صلاحياته ولكن سينقل الطلب إلى الرئيس التنفيذي.

ومنذ ذلك الحين لم نتلق إجابة على الطلب ولكننا لاحظنا أن إحدى الصور عرضت في قناة (CNN) مؤخرا لترويج مزاعم الإخفاء وأن هذه الصور كما ذكر لنا رئيس الفريق عددها (٨) صور قد عرضت أيضا على مجلس الأمن.

وكما ترى من الوقائع فإن القضية تعدت مبدأ الشفافية الذي لم يتم الالتزام به حيث استخدمت هذه الصور كدليل لترويج مزاعم عن الإخفاء دون إعطاء الفرصة للجانب العراقي للإيضاح والإجابة وبما يبين الحقيقة حولها".

وهكذا يتضح من نص رسالتي إليكم أننا لم نطلب "التحقق". ببساطة أنتم عرضتم صورا على أعضاء المجلس وليس فيهم أحد يستطيع أن يوضح ما هي تلك الصور. وعرضتموها على الصحافة وليس فيها من يستطيع أن يوضح ما هي. إن العراق هو الجهة الوحيدة القادرة على الإيضاح. وأنتم ترفضون اطلاع العراق عليها وتؤكدون اتهاماتكم فأي هدف إيجابي يخدم موقفكم هذا؟!.

٢ - لقد قام فريق التفتيش ٢١٨ برئاسة سكوت ريتر بإجراء فحوصات بأجهزة متطورة للكشف عن وجود آثار للعوامل الكيمياوية والبيولوجية في المواقع التي فتشها وطلبنا منكم برسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أن تقولوا لنا ولمجلس الأمن ما هي نتائج هذه الفحوصات. أنتم ترفضون ذلك وتبررون موقفكم بنظرية مَن يتحقق من مَن .. فأي هدف إيجابي يخدم هذا الموقف؟!.

٣ - أكرر ما قلته في رسالتي إليكم في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أن ما طلبه الفريق عامر رشيد في رسالته إليكم في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ليس سوى طلب نسخة من الوثائق المترجمة إلى الانكليزية من قبل اللجنة الخاصة والتي قدمها العراق إلى اللجنة الخاصة سابقا باللغة العربية. أين هو الخلل في إعطائنا هذه النسخ المترجمة إلى الانكليزية لكي نستعين بها في تقديم ملفنا إلى اجتماعات التقييم القادمة بدلا من أن نترجمها نحن مرة أخرى إلى الانكليزية؟ وكيف يشكل ذلك خرقا لصلاحيات اللجنة الخاصة؟! وتغييرا في سياق عملها؟! وأي هدف يخدم هذا الرفض من قبلكم؟!.

إنني أطرح هذه التساؤلات المشروعة وأنني في الواقع لا أفهم موقفكم، وإذا كان هذا الموقف يخدم شيئا فإنه لا يخدم سوى سياسة الغموض المتعمد التي تمارس حول الحقائق بشأن إنجاز مهمة نزع السلاح وإبقاء الحصار دون نهاية. وإنني مضطر لأن أوزع نسخا من هذه الرسائل المتبادلة بيننا والمشار إليها على أعضاء مجلس الأمن ليطلعوا على الأسلوب الذي تتعاملون به مع هذه الأمور التي يفترض أن تسير في سياق من الشفافية والتعاون وحسن النية والوصول إلى الحقائق بأسلوب نزيه.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء

— — — — —